مذكرة مفاهيمية: المؤتمر الأفريقي الثالث المعني بالديون والتنمية (AfCoDD III)

"نهج آليات الإعادة الأربع لقارة أفريقية صانعة لقواعدها: إعادة التصور، وإعادة النظر، وإعادة التنظيم، وإعادة التعبئة من أجل نظام أفريقي عالمي"

من30 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2023، داكار، السنغال

0.1 مقدمة

يقدم المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية (AFRODAD) وشركاؤه النسخة الثالثة من المؤتمر الأفريقي المعني بالديون والتنمية (AfCoDD III)، المزمع عقده من 30 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2023 في العاصمة السنغالية داكار. يعتبر هذا المؤتمر، الذي أطلق في أغسطس من العام 2021، واحد من البرامج الثلاثة الرائدة التي يديرها المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية، والتي تسعى للجمع بين **كافة المواطنين الأفارقة** من أجل مناقشة، وبحث، وتحديد الطريق الذيتسلكه القارة الأفريقية نحو تقرير المصير الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي.

- ***حدد صندوق النقد الدولي عدد 22 دولة أفريقية إما أنها تعاني بالفعل من ضائقة الديون أو أنها وصلت درجة عالية الاحتمال للمعاناة من ضائقة الديون.***
- ***تضاعفت الديون العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من ثلاثة أمثالها منذ العام 2010. وقد بلغ إجمالي الديون الخارجية العامة للقارة الأفريقية 726 مليار دولار في العام 2021.***
- ***زاد العجز المالي إلى نحو 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، أعلى من المقدر بنسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021.***
- ***زاد متوسط الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 32% في العام 2010 ليبلغ 57% في العام 2022 (زيادة بنسبة 56% في دول غرب ووسط أفريقيا، و64% في دول شرق وجنوب أفريقيا).***
- ***الدول الأفريقية مدينة بمبلغ 644.9 مليار دولار لصالح دائنين خارجين اعتباراً من العام 2021.***
- ***يتعين على الدول الأفريقية أن تدفع مبلغ قدره 68.9 مليار دولار لخدمة الديون في العام 2023.***
- ***تعادل الديون المستحقة على الدول الأفريقية نسبة 24.0% من الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة في العام 2021.***
- ***حولت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، بين عامي 2019 و2020، 10.5 مليار دولار و1.04 مليار دولار لمقرضيها من القطاع الخاص والمقرضين الصينيين على التوالي.***
- ***تشير بيانات صندوق النقد الدولي، بعد إدخال تعديلات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لتوسيع مجموعة البيانات، إلى أن إجمالي مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة بحلول العام القادم حسب تصنيف وكالة فيتش ضمن المرتبة الائتمانية السيادية لدول أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء دولة جنوب أفريقيا سيبلغ 22.3 مليار دولار ، أعلى من مبلغ 21.4 مليار دولار للعام 2022.****
- ***وقع أكثر من 18 مليون مواطن في براثن الفقر في العام 2022، حيث علق ملايين الفقراء من الناس فيبلدان تعاني من أوضاع الهشاشة نتيجة لوباء فيروس الكورونا، والحرب الأوكرانية، وتغير المناخ. يعاني حوالي 546 شخص تقريباً من العيش في ظل الفقر المدقع.***
- ***Of the global approximate of 388 million women living in extreme poverty, 244 million are from Sub-Saharan Africa*****
- ***حوالي 388 مليون من إجمالي النساء في العالم يعشن في فقر مدقع، 244 مليون منهن من دول أفريقيا جنوب الصحراء.*****

(*وكالة فيتش للتصنيف الائتماني – SSAx = دول أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء دولة جنوب أفريقيا. تستثني هذه البيانات دولة زامبيا (إفلاس محدود)، ودولة غانا (متخلف عن السداد مع أمل ضعيف في التعافي "التصنيف CC)، لم ترد بيانات زامبيا وغانا ضمن هذه البيانات نسبة للتشكك في مدى تأثير جدولة ديونهما على مدفوعات الخدمة).

** هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة https://data.unwomen.org/features/poverty-deepens-women-and-girls-according-latest-projections

لنلقي نظرةً على الأرقام:[1]

تعكس الأزمة متعددة الأوجه التي تجابهها القارة الأفريقية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في قضية تخفيف حدة الفقر في أفريقيا باعتبارها برامج تقشفية وضبط عميق لأوضاع المالية العامة تهيمن على السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.[2] بالرغم من البرامج الموضوعة لتخفيف عبء الديون مثل مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، ومبادرة الإطار المشترك لمعالجة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين، وحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، إلا أنه مطلوب من العديد من الدول الأفريقية تقديم خدمات الدين الخاص والثنائي، مما يؤدي إلى شل قدرتها للاستجابة الضغوط الاقتصادية الاجتماعية المحلية، بل وفي الواقع، إلغاء الاستثمار في الخدمات العامة. ومن عجيب المفارقات أنه بالرغم من كونها دائناً صافياً لبقية دول العالم، مع ذلك تسترد الدول الأفريقية الإيرادات، التي هي في أمس الحاجة لها، للدول المتقدمة في شكل خدمات الديون، ونقل الأرباح، تصدير المواد الخام، واستيراد السلع تامة الصنع؛ مقرونةً بحركة تجارة داخلية محدودة التي تزيد من تقييد قدرة القارة لتلبية احتياجات الخدمات الأساسية لمواطنيها، بما في ذلك الاستثمارات الضرورية جداً في مجال شبكات الضمان الاجتماعي.

هذا يؤكد موقع المجتمع المدني الأفريقي المتحطم في دائرة الدين العالمي والهيكل المالي الذي يعطي الأولوية للفوائد على الناس، مع تأثر الشعوب الأفريقية على نحو غير متناسب.

لذلك لابد من إعادة النظر في نهج الأزمات المستمرة وصياغة السياسات الناجمة عن التبعية. في الخطاب الافتتاحي الذي طرح خلال المؤتمر الأفريقي الثاني المعني بالديون والتنمية (AfCoDD II)، جاء فيها أنه في الوقت الذي لم تكن فيه الديون في حد ذاتها أمراً سيئاً، في صيغتها الراهنة، إلا أن استمرار الاستعمار ما يزال ماثلاً في القارة الأفريقية. ولعله المتغير الوحيد الأكثر أهميةً الذي أثر على الطريقة التي تم من خلالها ترسيخ الاستعمار الجديد في القارة الأفريقية. فمن أجل النجاة من الدوران في فلك هذه الدائرة الشريرة، القارة الأفريقية في حاجة لإيجاد سبل للانفكاك من منهجيات التخطيط الاقتصادي الكلي قصيرة المدى، ولتعزيز الإنتاج والتحول الصناعي، ولزيادة تعبئة الموارد المحلية، ولترسيخ المؤسسات الأفريقية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وعلى مستوى أكثر جوهريةً، يطرح هذا النقاش إشكالية مهمة الديون والفوارق السلطوية ذات الصلة في نظام الرأسمالية المتأخرة، وتدعو إلى التشكيك في أنماط التنمية، ولا سيما أنظمة الهيمنة الإنمائية القائمة على البنية التحتية، تلك التي عملت على تأييد بقاء القارة الأفريقية تحت نظام التبعية المالية إلى العام 2020.[3] ضعف فرص إدارة مخاطر الكوارث في القارة.

[1] مصادر متعددة بما فيها الخريطة الحرارية للديون الخاصة بالمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة ون داتا، ومعمل تمويل التنمية، والبنك الدولي.

[2] نوه المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية في العام 2021 إلى أن جولة أكثر عمقاً من برامج ضبط الأوضاع المالية العامة وسياسة التقشف الموضوعان من قبل صندوق النقد الدولي سيكونا في صميم برامجهم لتخفيف عبء الديون في محاولة لحماية مصالح الدائنين والسداد للمساهمين في الديون الأفريقية.

[3] الديون، والبؤس، والحرمان: نحو اقتصاد سياسي نقدي للتبعية المالية للقارة الأفريقية، للكاتب تيم زاجونتز، الصفحات من 173 – 183.

من أجل تحقيق هذه المقترحات الأربعة، يقدم المؤتمر الأفريقي الثالث المعني بالديون والتنمية (AfCoDD III) "**نهج آليات الإعادة الأربع لقارة أفريقية صانعة لقواعدها: إعادة التصور، وإعادة النظر، وإعادة التنظيم، وإعادة التعبئة من أجل نظام أفريقي عالمي**".

يرحب المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية (AFRODAD) وشركاؤه بكم جميعاً لحضور المؤتمر الأفريقي الثالث المعني بالديون والتنمية (AfCoDD III)! يمكنكم زيارة الصفحة الشبكية للمؤتمر بالضغط على الرابط هنا. (here)

أصبحت جمهورية غانا، في مطلع العام 2023، الدولة الأفريقية الرابعة (والخامسة على مستوى العالم) التي تتقدم بطلب لمبادرة الإطار المشترك لمجموعة العشرين لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها. يأتي تقدم غانا بهذا الطلب عقب تخلفها عن سداد السندات الدولية التي عليها، مصحوباً – بعد وقت وجيز – بتخفيض وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لتصنيف جمهورية غانا. وما تزال جمهوريات تشاد، وإثيوبيا، وزامبيا تعاني، منذ العام 2020، من مصيرٍ مماثل لما حدث في جمهورية غانا. وبدأت العديد من الدول عبر القارة إظهار أعراض مشابهة؛ تشير إما إلى العجز عن السداد أو إلى الاضطرار للتقدم بطلب لمبادرة الإطار المشترك لمجموعة العشرين.

يعتبر هذا الوضع أخطر مما يمكن أن يتصوره العقل. فقد أصبح عبء الديون على أفريقيا يقع على نحو مباشر على عاتق الشعوب الأفريقية التي تضطر إلى تحمل العواقب الناجمة عن عمليات الاقتراض والإقراض غير المسئولة على السواء. ومع ذلك، رغم العبء الذي تفرضه الديون، ما تزال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي تواصل تقديم القروض تحت ذريعة قروض مقدمة "بشروط ميسرة للغاية" لحكوماتنا الأفريقية. إزاء هذه الخلفية، عملوا أيضاً على إطلاق استراتيجية منظور المساواة بين الحنسين، ومع ذلك ما تزال ذات التأثيرات الاقتصادية العنيفة على القارة وعلى المرأة قائمة. لقد وقعت القارة الأفريقية في فخ الديون الذي يمتد لما هو أبعد من سياسة الانكماش في حيز السياسات المالية. إن القارة الأفريقية عالقة في فخ انخفاض القدرة الإنتاجية التي ترسخت جراء سياسات النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي يعرقل أي محاولة أفريقية تهدف للإنتاج وتحويل الاقتصادات الخاصة بها في مراكز التصنيع والمراكز الصناعية ذات التوجه للإنتاج العالمي.

للقيود المفروضة على القارة الأفريقية جذورها التاريخية والمعاصرة. ويتواصل النظام الاستعماري والاستعمار الجديد نهجهما عبر الدبلوماسية الناعمة ونشر سياسة التبعية في شكل ما يعرف بالمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والوعود التي تطلق بالمليارات الواردة من القطاع الخاص في شمال الكرة الأرضية؛ مغلفاً بالتدخلات في مجال السياسات التي فيما يبدو قد استهدفت خلق بيئة مواتية لدخول رأس المال الأجنبي للقارة الأفريقية وخروجه منها مع الاحتفاظ بأدنى الفوائد للقارة. ***لقد جرت مناقشات ثرة حول منهجية الاستخراج هذه في إطار المشورة المتعلقة بالسياسات، باعتبار أن تلك المنهجية تسهم في التخلف الإنمائي للقارة.*** تنشأ العديد من القضايا المعاصرة من نظام العولمة والتكامل في أفريقيا في شكل بنية يتم تشويهها لصالح الدول الأكبر والأغنى، علاوة على القوانين العالمية التي تستفيد منها دول شمال الكرة الأرضية. في الوقت

الذي ما يزال يتردد فيه صدى شبح وباء فيروس الكورونا في القارة في ظل نشاط اقتصادي ما يزال بحاجة للرجوع للمستويات الاقتصادية ما قبل الوباء، ويواصل الصراع الدائر في القارة الأوربية – الذي يعرقل سلاسل الإمدادات الغذائية مما يدل على وضع الهشاشة الذي تعاني منه القارة الأفريقية؛ وارتفاع معدلات الفائدة العالمية[4] – يواصل في زيادة تكلفة وخدمة الديون، مما يضع مزيد من الضغوط على الميزانيات الوطنية التي تعاني من الإنهاك، والرؤية المعتمة حول عمل المرأة باعتباره ركيزة تستند عليها الاقتصادات، وحالات الطوارئ المناخية المستمرة التي لم تسهم فيها القارة الأفريقية كثيراً، إلا أنها من المتوقع أن تفعل الكثير حيال القضية. تتعرض التوقعات الاقتصادية الخاصة بالقارة الأفريقية لتهديدات، وذلك وفقاً للتوقعات الاقتصادية الكلية الأفريقية لعام 2022. في ظل هذه الظروف السائدة من الممكن أن تزيد احتمالية العجز عن سداد الديون في بعض من الدول الأفريقية. على الصعيد السياسي، الذي يبعث بنفس القدر على القلق، بالنظر إلى الأحداث التي جرت مؤخراً في السودان، ومالي، وبوركينا فاسو، وتشاد، هذا مصحوباً بإجراء الانتخابات الوطنية المقررة في 30 بلداً أفريقياً خلال العامين 2023 و2024، من الممكن أن يزيد هذا الوضع من التشكك على استدامة سياسات الاقتصاد الكلي ومن شأنه أن يضعف توجهات المستثمرين.

لا يتناسب هيكل التمويل العالمي مع الغرض الذي يسعى الأفارقة والقارة الأفريقية من أجل تحقيقه.[5] **قدر** تقرير التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2022 **سقوط إلى ما يربو على خمسة عشر مليون شخص من القارة الأفريقية في براثن الفقر المدقع، يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية على الصعيد العالمي في العام 2022**، وتفاقم هذا الوضع وازدادت نسب الفقر المدقع بسبب وباء فيروس الكورونا. يشير التقرير الذي أصدره صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا عن العام 2023 إلى أن ***الدين العام والتضخم*** قد شهد مستويات عير مسبوقة منذ عقود، إذ أن أكثر من نصف الدول تشهد معدلات تضخم في خانة العشرات – ***"مما يضعف القوة الشرائية للأسر ويعصف بالفئات الأكثر هشاشةً". "تعلم أن النساء يتحملن عبء تولي مسئولية الأسر والحفاظ عليها متماسكة، ومن ثم يستمر هذا الوضع مخلفاً بلا شك أثراً لا يتناسب مع النساء الأفريقيات".*** في هذا السياق، قد تم قطع رحلة القارة الأفريقية للتعافي الاقتصادي. كما أن سياسة تقليص التمويل ستترك أثرها على الآفاق طويلة المدى بالإقليم. كذلك أكد تقرير صندوق النقد الدولي على أن :"**قد يضطر نقص التمويل الدول إلى أن تخفيض الموارد لصالح قطاعات التنمية الحيوية مثل قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، مما سيضعف إمكانية النمو في الإقليم**".[6]

لقد حان الوقت للدول الأفريقية أن تضطلع بزمام أمرها من خلال النظر في كافة الصعاب التي تجابهها، والنظر فيما يتواءم مع التدفقات المالية على نحو يعزز تحقيق التنمية الشاملة للجميع والتحويل الهيكلي المستدام للقارة دون أن تتفاقم أوجه

[4] من شأن معدلات الفائدة المرتفعة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة خدمة الديون، بالنظر إلى أن العديد من الدول الأفريقية عليها حيازات ديون مقومة بالدولار. يمكن أن تؤدي المخاطر المرتبطة بهذا الاتجاه إلى انزلاق بعض الدول بدرجة أكبر في فخ خطر العجز عن سداد الديون.

[5] http://blogs.lse.ac.uk/covid19/2020/07/28/sub-sharan-countries-are-taking-on-more-debt-and-women-will-bear-the-brunt-of-repaying-it/

[6] http://imf,org/en/Publications/REO/SSA/Issues/2023/04/14/regional-economic-outlook-for-sub-saharan-africa-april-2023#Chapters

أوضاع الهشاشة بها. ذلك الآوان الذي يوغل في المثل العليا لأول حركة لتحرير عموم القارة الأفريقية. لقد آن الأوان لأن **تصبح القارة الأفريقية صانعة لقواعدها، غير خاضعة لقواعد الغير!**

3. الأصوات المخذولة مقارنةً بالأصوات الساخطة...

"ليست هنالك أية أزمة ديون... لا نشهد أي مستويات عالية للدين كما كانت عليه قبل المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI) ..." (اجتماعات الربيع لمسئولي صندوق النقد الدولي المنعقدة في أبريل 2023 واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقدة في أبريل 2023)

"يعتبر أولئك الذين ينتقدون العولمة من المعاتيه" (المدير العام لصندوق النقد الدولي أثناء خطابها أمام جلسة الحوار رفيع المستوى للتكامل التجاري في أفريقيا – إطلاق العنان لإمكانيات القارة في عالم متغير الذي انعقد في كينيا 2023).

"تحتاج المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إعادة إحياء" (أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

اتفاقية بريتون وودز التي أفضت إلى نشأة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، "حيال ذلك، لم يخدما الغرض في القرن الحادي والعشرين بذات الكيفية التي كانا عليها في القرن العشرين ..." (ميا موتلي، رئيسة وزراء دولة باربادوس، 2023).

"عندما نشهد أن مستويات الفقر والجوع في زيادة مضطردة حول العالم... عندما تضطر الدول النامية لأن تدفع خمسة أضعاف تكاليف الاقتراض مقارنةً بالدول المتقدمة... عندما تحرم الدول الضعيفة ذات الدخل المتوسط من الاستفادة من التمويل بشروط ميسرة ومن تخفيف عبء الديون... عندما تستحوذ نسبة 1% من أغنى الناس على ما يقرب من نصف الثروة الجديدة مجتمعة خلال العقد الأخير ... والحال تلك، فلابد وأن هنالك خللاً جوهرياً قد أصاب نظامنا المالي والاقتصادي. يمثل الهيكل المالي العالمي لب المشكلة، فينبغي أن يكون هو الوسيلة التي من خلالها يستفيد كافة البشر من نظام العولمة. إلا أنه يفشل في أن يصبح تلك الوسيلة. لابد من الالتزام بتعهد جديد يضع الاحتياجات المتصاعدة للدول النامية في صميم كل القرارات المتخذة والآليات المتبعة في النظام المالي العالمي" (أنطونيو غوتيريتش، الأمين العام للأمم المتحدة، 2023).

لحن نطالب بتبني هيكل مالي مريح لكل الأطراف على نحو يفسح المجال واسعاً للجميع،"... تمس الحاجة إلى مراجعة النظام المالي الراهن بما يمكنه من أداء الغرض الذي أنشأ من أجله. ولا أعتقد أن كلمة إصلاح هي الكلمة الصحيحة، بل نحن في حاجة لهيكلة جديدة تمكن من الاستجابة لتغير المناخ" (وليام روتو، الرئيس الكيني).

"لقد أثبتت الأزمات العالمية المتقاربة – المتمثلة في جائحة الكورونا، والمناخ، والمجاعة – أن النظام المالي العالمي الحالي عاجز..." (ميا موتلي، رئيسة وزراء دولة بربادوس، وهاكيندي هيشيليما، الرئيس الزامبي 2022)

"... دولة زامبيا، بناءً عليه، لابد لك أن تتسق مع دعوتك لإصلاح النظام المالي العالمي، حتى يتسنى له أن دعم النمو الاقتصادي الشامل والمنصف، والمستدام، وأن يخلق فرص العمل، علاوى على القضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي" (هاكيندي هيشيليما، الرئيس الزامبي، 2023).

4. نهج آليات الإعادة الأربع لقارة أفريقية صانعة لقواعدها: إعادة التصور، وإعادة النظر، وإعادة التنظيم، وإعادة التعبئة من أجل نظام أفريقي عالمي

إن النظام المالي العالمي ليس بحاجة إلى إجراء تطور بسيط فقط، بل في حاجة إلى أن يجرى عليه تغييراً جذرياً. من جهة أن الهيكل المالي لا يتعلق فقط بالتمويل، بل يتعلق السياسة الخارجية إلى المدى الذي يمكن القارة الأفريقية من التفاعل في عالم مترابط أكثر من أي وقت مضى. تضرب السياسة الخارجية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بجذورها عميقاً حول مفهوم السياسات التجارية والاقتصادية الدولية، كما أنها تترسخ بعمق في مجال السياسات الأمنية، وسياسات التعاون الإنمائي. ويظهر هذا جلياً في اتجاهين أساسيين: (أ) الانتقال التدريجي نحو اليمين لكثير من الأنظمة الديمقراطية شمال الكرة الأرضية، وصعود فاعلين جدد في الاقتصاد العالمي؛ والاتجاه الثاني (ب) والجائحة العالمية مصحوبةً بالصراع الدائر في القارة الأوربية، حيث تمثل في حدوث تقطاعات دبلوماسية أمنية وخارجية واقتصادية، إما في التعامل مع إنتاج اللقاحات أو فرض العقوبات. على هذا النحو، إذا كان علينا أن نفكر في القارة الأفريقية على أنها "صانعة لقواعدها، غير خاضعة لقواعد الغير"، إذن فلابد لها أن تتبنى سياسة خارجية خاصة بها. طرح البروفيسور تيموثي موريثي هذه القضية ذات الصلة بالمؤتمر الأفريقي الثالث المعني بالديون والتنمية (AfCoDD III) كما يلي:"لتحقيق تلك القضية علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا قادرين على أن نرسخ موقفنا تجاه السياسة الخارجية للقارة والعالم بما يمكننا من تطوير مصالحنا الوطنية. أي بتعبير آخر، كيف لنا أن نبين تحليلنا لتوازن القوى في العالم وكيف تؤثر تلك القوى على منظورنا للسياسة الخارجية؟"[7]

إن نهج آليات الإعادة الأربع لقارة أفريقية صانعة لقواعدها ليس فقط شعار مطروح للمؤتمر الأفريقي الثالث المعني بالديون والتنمية، ولكنه مجموعة من الشروط التي تحثنا على إدراك الإمكانيات التي تنعم بها القارة.

[7] نظام الاستبداد والسعي الأفريقي لتحقيق نظام عالمي جديد، تيموثي موريثي، http://www.foreignaffairs.com/africa/global-south-un-order-oppression

إعادة التصور – من هي القارة الأفريقية عند الدعوة لأن تصنع قواعدها

استخدم الشعار الموسوم بـ"من المليارات إلى التريليونات" ليوضح حجم التمويل اللازم لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs). ولكن ماذا لو تصورنا – نحن كأفارقة – مفهومنا الخاص حول تحرير المليارات إلى التريليونات من الإطارين الاستعماري والليبرالي الجديدين، ؟ النظامان اللذان يستثمرا مليارات، ولكنهما يستخرجان تريليونات من القارة الأفريقية!

يشير تقرير الثروة في أفريقيا للعام 2022 إلى أن المبلغ الإجمالي للثروة المستثمرة في القارة الأفريقية يبلغ 2.4 تريليون دولار أمريكي. طغى هذا المبلغ لوحده على اعتمادات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODI)، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، وتخفيف عبء الديون، وحقوق السحب الخاصة (SDRs) التي تتلقاها القارة الأفريقية. تحدد التنمية بنية الهيكل الاقتصادي القاري والوطني بشدة من خلال الأموال المقترضة، وضعف تعبئة الموارد المحلية، وفرص تمويل الموازنات الوطنية، وسوء إدارة الموارد المعدنية مصحوبةً بضعف التعبئة الداعمة للتنمية التي تؤدي إلى الخسارة في الإيرادات. يعزى افتقار الرؤية أو إعادة تصور كيفية استفادة القارة الأفريقية من الثروة التي تنعم بها جزئياً إلى فساد الهيكل العالمي فضلاً عن ضعف المؤسسات، وضعف آليات المساءلة في الدين العام، والخيارات الاستثمارية السيئة، والفساد المستشري الذي يفاقم من فداحة التحديات الناجمة عن إدارة الدين العام الغير فعالة.

إعادة تصور المفهوم الأفريقي حول من المليارات إلى التريليونات

2.4 تريليون دولار أمريكي – هو حجم الثروة المستثمرة في القارة.

يعيش 138.000 من أصحاب الملايين في القارة الأفريقية، في حوزة كل منهم ثروة تقدر بمليون دولار أو أكثر.

يعيش 328 من أصحاب مئات الملايين في القارة الأفريقية، في حوزة كل منهم ثروة تقدر بمائة مليون دولار أو أكثر.

يعيش 23 من أصحاب المليارات في القارة الأفريقية، في حوزة كل منهم ثروة تقدر بمليار دولار أو أكثر.

المصدر: تقرير الثروة في أفريقيا للعام 2022، هينلي وشركاؤه

: Africa Wealth Report 2022, Henley and Partners

أسفر ذلك عن إرغام الدول الأفريقية على الاستمرار في طريق الاقتراض والتعامل مع فئات جديدة من الدائنين؛ فئات مدفوعة بالربح أكثر من ذي قبل وتمتاز بممارسات الإقراض المجحف التي بدورها استفادت من التصنيفات الائتمانية السخية، التي نادراً ما تتسق مع الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها القارة الأفريقية وتتجاهل مخاطر ضعف القدرة على تحمل عبء الديون.

أن ***نعيد التصور*** يعني ضمناً أن نسمح لعقولنا أن تقدم على وتستكشف المجالات والقضايا التي نادراً ما يتم التطرق لها في السعي من أجل تحقيق التحرر الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي. على سبيل المثال، بلغ مجموع الإناث من السكان للعام 2021 نسبة 50.17% في 53 من الدول الأفريقية، بينما أكثر من 60% من عدد سكان القارة الأفريقية تقل أعمارهم عن 25 عاماً. وبحلول العام 2030، من المتوقع أن يمثل تعداد الشباب الأفارقة ما نسبته 42% من تعداد الشباب في العالم.

إن إعادة التصور تتطلب أن نتقبل أن مستقبل القارة الأفريقية يكمن في النساء والشباب. يفاد بأن القارة الأفريقية بها أعلى معدل بدء للأعمال التجارية من بين النساء، فقد أشار تقرير ريادة الأعمال للنساء الخاص بالمرصد العالمي لريادة الأعمال للعام 2021/ 2022 إلى أن النساء هن الأكثر ميلاً لأن يصبحن رائدات أعمال مقارنةً بالرجال. كما أن النساء في أفريقيا يسهمن إسهاماً كبيراً بأشكال مختلفة في توليد الثروة العامة في القارة، ومن ذلك مثلاً، تعمل النساء على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار من خلال الإنفاق الاستهلاكي، ومشاركة القوى العاملة، وملكية الأعمال التجارية. سيكون من الرائع مشاهدة النساء الأفريقيات يأخذن زمام المبادرة في مجال السياحة البيئية وتنمية مشاريعهن الزراعية الصغيرة لتصبح مشاريع هائلة.

إعادة النظر – إلامَ ستصير القارة الأفريقية دون سياسة الاعتماد على النظام السياسي والاقتصادي لليبرالية الجديدة؟

تندرج في صميم وضع الديون الحالية التي تعاني منها القارة الأفريقية عدم المساواة متعددة المستويات إلى جانب المشاكل المتعلقة بإدارة الديون التي ينبغي معالجتها. أما على الصعيد الدولي، نجد أن عدم المساواة تكمن في الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات. تتجذر قضية عدم المساواة هذه في المناهج الاستعمارية الجديدة والليبرالية الجديدة التي تتخذ مبدأ حكم الأقلية على الأكثرية.[8] لقد مارس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً كبيراً على الدول الأفريقية وأحالت الحكومات الأفريقية إلى مستوى أكبر قليلاً من موقف المتفرجين في شؤونهم الخاصة.[9] على الصعيد الوطني، استولى القطاع الخاص على العقد الاجتماعي الخاص بالمواطنين، ما يمثل تهديداً لتقويض التماسك الاجتماعي والعقد الاجتماعي، وتكريساً لانعدام الأمن، ويكبح النمو الإنتاجي. نتجت هذه المجموعة من العوامل الوطنية والدولية في إبقاء القارة الأفريقية لاعباً هامشياً في الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي تأتي فيه باعتبارها المساهم الأوحد الأكثر أهمية في التجارة والتبادل التجاري على الصعيد العالمي. قياساً إلى مكامن مواردها الطبيعية الواسعة، تعمل سياسات التصنيع على عرقلة دخول الصادرات الأفريقية في الأسواق العالمية، تلك السياسات التي لا تدعم المنافسة والقيمة المضافة لمنتجاتها الأولية. يكمن دور الدولة في أن تمكن التمويل المحلي في القطاعين العام والخاص من أن يعمل على تقديم الخدمات على الصعيد الأفريقي، أضف إلى ذلك أن تآكل قاعدة الإيرادات يعمل على إضعاف النمو الإنتاجي لصالح الشركات الأجنبية. **إعادة التفكير** في هيكل الاقتصاد الخاص بنا يعني أن ندرك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا تعتبر العمود الفقري للاقتصادات الأفريقية. حيث تمثل نسبة 90% من جملة الأعمال التجارية الخاصة وتستأثر بأكثر من 60% من نسب التوظيف في معظم البلدان الأفريقية (تقرير مركز التجارة الدولية "ITC"، 2018).[10] لقد تم كشف المغالطة حول التخلي عن تعبئة الإيرادات الضريبية بهدف حذب الاستثمار الأجنبي المباشر. بالرغم من الإعفاءات الضريبية

[8] https://www.theguardian.com/technology/2021/may/04/amazon-sales-income-europe-corporation-tax-luxembourg. يوضح هذا المقال مدى انحراف الهيكل المالي الدولي لصالح الشركات متعددة الجنسيات، ومدى هيمنة تحقيق المكاسب على حساب الناس على الساحة السياسية الدولية.

[9] نظام الاستبداد والسعي الأفريقي لتحقيق نظام عالمي جديد، تيموثي موريتي، http://www,foreignaffairs.com/africa/global-south-un-order-oppression

[10] http://www.uneca.org/chapter/economic-report-africa-2020/private-sector-africa

السخية، والاستثناءات، والفرص التي تم منحها، يمكن أن يعزى تراجع معدل الاستثمار الأجنبي (FDI) منذ العام 2016 إلى انخفاض واضطراب الأسعار العالمية للصناعات الاستخراجية؛ بالإضافة إلى عدم كفاية الاستثمار في مجال استكشاف مواقع جديدة أو مواقع قائمة بالفعل وفي مجال إنتاج النفط.[11]

لدى **إعادة النظر** في النظام الاقتصادي الأفريقي، ذلك يستلزم القيام بحراك بعيداً عن إنتاج السلع الأساسية الأولية والصادرات. يتطلب وضع حد لسياسة السوق القائمة على مناهج جذب الاستثمارات. كما يقتضي اعتماد نهج تقوده الدولة بما تركز فيه على التعزيز الداخلي للقارة وشعوبها. إن قيمة هذا المفهوم تتأكد من خلال التراجع الذي شهده الاستثمار الأجنبي عند ملاحظة تحقيق معدل أرباح أقل، والذي له تأثير مباشر على قارتنا وشعوبها. ويترسخ هذا المفهوم أكثر عندما نتقبل أن النظام الدولي القائم على القواعد لم يخدم مصالح القارة الأفريقية. وعلى النقيض من ذلك، حافظ على الوضع الراهن الذي تحتفظ فيه القوات العظمى في العالم على مواقع الهيمنة على النصف الجنوبي من الكرة الأرضية والقارة الأفريقية على وجه الخصوص.

إعادة التنظيم – ما الذي سيحدث في حال تعاونت البلدان الأفريقية للعمل جنباً إلى جنب؟

يمكن أن تستند الرؤية الأفريقية للنظام العالمي على مبدأ المساواة وضرورة معالجة الأخطاء التاريخية. يعتمد التقليد الفكري والسياسي للقارة الأفريقية على تجربتها – باعتبارها قارة تسعى لجلب الحرية – باستخلاص الرؤى من تجارب الكفاح ضد الفصل العنصري والنضال ضد الاستعمار. يتضح هذا التركيز على مبدأ تقرير المصير في الأعمال التي تقوم بها العديد من الحكومات الأفريقية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، التي تعتبر أقصى أشكال التمكين. إن التضامن بين البلدان والمجتمعات الأفريقية قد ساعد في القيام بحملات ضد الاستعمار والفصل العنصري في القرن العشرين. في الوقت الحالي، وطدت تلك المشاعر أجندة الإتحاد الأفريقي 2063؛ الخطة الإنمائية التي تسعى إلى تحويل القارة لقوة اقتصادية. وعلى الرغم من أن مشروع البلدان الأفريقية ما يزال قيد التنفيذ – وهنالك الكثير يجب الاضطلاع به من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي عبر القارة – إلا أنه ما يزال لديه الكثير ليشهد عليه العالم. ينطوي على **إعادة التنظيم** أن يأخذ كل بلد بزمام أمره وأن يمارس حقه السيادي في تحديد مصيره. في ظل هذا النظام الذي نجح لفترة طويلة من الزمن في تقويض وإضعاف هذا الحق الخاص بتقرير المصير، هنالك مرحلة من الزمن تتشكل فيها صورة حقيقية لـ"أفريقيا الصاعدة". عملت المجموعة الأفريقية بالأمم المتحدة – ممثلة في قيادة جمهورية نيجيريا – جاهدة في القرار الخاص بـ"**ترقية تعاون ضريبي دولي شامل وفعال بالأمم المتحدة**". يعتبر هذا الجهد خطوة أساسية نحو تعزيز صوت البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالقضايا الضريبية عبر الأمم المتحدة؛ والأكثر أهمية من ذلك إعادة تقويم ديناميات القوة بعيداً عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تقف في صف الدول الأعضاء من شمال الكرة الأرضية. دعى وزراء المالية الأفريقين في العام 2023 – بشكل أحادي – إلى إجراء إصلاح شامل للهيكل المالي

[11] منشورات: نبض أفريقيا، العدد27، الصادر في أبريل 2023: استغلال موارد الثروة خلال الانتقال إلى تكنولوجيات الكربون المنخفض
http://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/9fb2e192-d542-4cb9-a4c7-5a0dc71f6306

العالمي وإجراء مراجعة كاملة لمبادرة الإطار المشترك لمجموعة العشرين الخاصة بمعالجة الديون. وجاءت تلك الدعوة استجابة لعدم فعالية المبادرة في معالجة أزمة الديون التي تؤثر على دول مثل زامبيا، وإثيوبيا، وتشاد، وغانا؛ تلك الدول التي كانت تنتظر أن تستفيد من الإطار المشترك لمجموعة العشرين. لقد أجبرت دعوة الوزراء الأفريقين الدائنين مثل صندوق النقد الدولي ضمن آخرين على الانتباه حيال استياء القارة الأفريقية من الطريقة التي تتم بها إدارة أزمة الديون المستحقة عليها.

على الصعيد السياسي، يجري التحرر تدريجياً للفكاك من نير الاستعمار. بالرغم من عدم حصولها على مقعد ممثل دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا أن الدول الأفريقية الأعضاء قد أظهرت قدرتها ممارسة السلطة بطريقة واقعية؛ فقد كانت صادمة للكثير من الدول داخل قاعة مجلس الأمن وخارجها. امتنعت كثير من الدول الأفريقية عن اتخاذ موقف قوي ضد موسكو، عقب الغزو الروسي لأوكرانيا في العام الماضي. فقد رفضت سبع عشرة دولة أفريقية التصويت لصالح قرار الأمم المتحدة القاضي بإدانة روسيا، وبغض النظر عن العقوبات التي فرضها الغرب، قد احتفظت العديد من الدول في القارة بعلاقاتها التجارية والاقتصادية مع موسكو. ورداً على تلك المواقف، فقد وبخت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى القادة الأفارقة جراء عدم دفاعهم عن النظام العالمي "القائم على القواعد"، ولتشكيلهم موقف الحياد في الصراع الأوكراني؛ باعتباره خيانة للمبادئ الليبرالية. تحسر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون – خلال زيارته للكاميرون في يوليو من العام 2022 – على "نفاق" القادة الأفارقة وانتقدهم على رفضهم "أن يسموا الحرب حرباً وتسمية الطرف الذي بدأها".

يتمحور نهج آلية **إعادة التنظيم** حول تقرير المصير وإثبات القدرة على الصمود بشأن القضية. أن يمثل القادة الأفارقة في المحافل العالمية لا كمرؤوسين ولكن كنظائر[12]. هذا هو الإرث الذي خلفه توماس سينكارا، الذي كانت تتمحور فكرنه حول سياسات تخلق هوية انتماء مشتركة عبر تشجيع التعاون والدعم المتبادل لتحقيق الأهداف الطموحة الواسعة النطاق.[13]

إعادة التعبئة – لماذا يتعين على القارة الأفريقية أن تكترث لشأن الأزمة المتعددة الأوجه؟

تعاني القارة الأفريقية من **أزمة متعددة الأوجه** متضمنةً الهزات اللاحقة لوباء فيروس الكورونا، وحالة الطوارئ المناخية، والتداعيات الناجمة عن الصراع الدائر في القارة الأوربية على المستوى العالمي. تعمقت هذه الأزمة المتعددة الأوجه على الصعيدين القاري والوطني، حيث أن كل من الديون الواقعة على الدول، وسياسة التقشف، وضبط أوضاع المالية العامة، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطراب الانتخابي تمثل تهديداً لمؤسسات المواطنين الأفارقة. إن القصور الديمقراطي القائم في العالم برمته وفي النظام القاري[14] يعمل على تقويض حقوق المواطنين عند مساءلة قادتهم وعند المطالبة بالتمثيل في كيفية اتخاذ

[12] شاهد المقطع المرئي من الدقيقة 9:19
[13] أكثر من "تشي أفريقيا": حياة توماس سينكارا وإرثه، 1 ديسمبر 2022/ للكاتب نوح الأعذر/ History Design Lab
[14] http://afrodad.org/covid-19-debt-vulnerabilities-opportunity-to-reform-debt-restructuring-mechanisms

القرارات. عوضاً عن ذلك، نجد أن المواطنين الأفارقة لا يدعمون سياسات الليبرالية الجديدة عبر نظام الضرائب التنازلية فقط، بل وأيضاً يدعمون الديمقراطية والحوكمة الديمقراطية عبر دفع الرسوم المفروضة على المستخدمين وخصخصة الخدمات العامة.

إعادة التعبئة – بالنسبة لنا كأفارقة – يعتمد على جبهة مشتركة ومتحدة لجميع الأطراف في مجتمعنا والمشاركة على الصعيد الداخلي للقارة، وعلى الصعيد الخارجي اعتماد التوجه على بقية أنحاء العالم. لإعادة التعبئة، من المفيد التذكر أنه كان هنالك مجتمع أفريقي منظم في فترة ما قبل الاستعمار. كان هذا المجتمع منظماً على غرار ما يعتبر اليوم مبادئ للشفافية، والمساءلة، والحوكمة، والمشاركة، والخلافة. كانت ترتكز المؤسسات والأنظمة السياسية الأفريقية تقليدياً على صلة القرابة والسلالة (أي السلف المشترك)، والتي أقرتها لهم الأسطورة التأسيسية. وقد كانت السلالة يؤسس قوة كبيرة وفعالة للوحدة والاستقرار في أفريقيا القديمة. حيث كان لكل سلالة قائدها، يتم اختياره وفقاً للعمر، درجة النضج، وعلاقته بالأسلاف. بدأت المنظمات السياسية في كافة المجتمعات الأفريقية الأصلية من مستوى القرية أو السلالة.[15]

لذلك، فإن نهج **إعادة التعبئة** هو ذلك المسعى الذي يعترف بأن النظام المالي العالمي الذي يضم مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، ما هو إلا بمثابة أداة توسع عبرها قوى متنفذة في بعض الدول الغنية نطاق سلطاتها على الأمم الفقيرة، وأن هذا النظام لا يتناسب مع الغرض الذي تسعى القارة الأفريقية لتحقيقه. إن التحديات القائمة حالياً لمواجهة النظام العالمي الليبرالي الذي أعقب فترة الحرب يسوغ إعادة تصور القارة الأفريقية باعتبارها عنصراً فاعلاً في النظام العالمي أكثر من كونها مجرد ضحية خاملة لضرورات النظام الفوضوي الجشع. [16]

الكيفية التي **تعيد** من خلالها القارة الأفريقية **التعبئة** تكمن في إدراك وحدة الغرض الذي نسعى لتحقيقه في ظل نظام فاسد يعمل ضدنا. تتم عملية إعادة التعبئة عبر كسر الحدود القصوى للنظام الأبوي وتقدير الدور الذي تؤديه النساء والشباب في قارتنا. أدرك توماس سينكارا أهمية النساء "... ودورهن في العمل المنزلي في مشروعه. شجع سينكارا النساء للانضمام للقوى العاملة وشجع الرجال على معرفة مدى مساهمة النساء في مجتمعاتهن. بالنظر إلى أن الأعمال المنزلية التي تقوم بها النساء لا يتم تقديرها بشكل فاضح حول العالم. قطعاً هنالك دروس يجب استلهامها من سينكارا.[17] تتم إعادة التعبئة من خلال معرفة أنه من المتوقع أن يزيد عدد أصحاب الملايين الأفارقة بنسبة 42% خلال السنوات العشر القادمة، حيث من المتوقع أن يصل عددهم إلى حوالي 195.000 بحلول العام 2032. سيضم أصحاب الملاين هؤلاء العديد من النساء والشباب. أما على الصعيد خارج القارة، تستفيد عملية **إعادة التعبئة** من حالة السخط المتنامية على النظام العالمي. وذلك كما صرحت رئيسة الوزراء ميا موتلي

[15] الأيديولوجية السياسية للمؤسسات والأنظمة السياسية الأفريقية الأصلية منذ العصور القديمة إلى القرن التاسع عشر، للكاتب قاي مارتن.
The Political Ideology of Indigenous African Political Systems and Institutions from Antiquity to the Nineteenth Century, Guy Martin
[16] إعادة تصور القارة الأفريقية: القارة في مرحلة الانتقال وتداعياتها على النظام العالمي، كليمينت أديبي.
[17] المصدر السابق

مع الرئيس هاكيندي هيشيليما تصريحاً مشتركاً جاء فيه:" ***"لقد أثبتت الأزمات العالمية المتقاربة – المتمثلة في جائحة الكورونا، والمناخ، والمجاعة – أن النظام المالي العالمي الحالي عاجز..."***[18]

لذلك، يأتي المطلب بأن ينهض الأفارقة والقارة الأفريقية بأجندة الإصلاح المتعلقة بهيكلة الديون التي يجب أن لا تقف عند التمويل فحسب. وبالنظر إلى كثرة السوق الدائن، لا يجدر بالبلدان المدينة التفكير في عقوبة مزدوجة تتمثل في الرغبة في إعادة جدولة ديونهم أو السعي إلى الحصول على تعليق مؤقت للدين. علاوة على ذلك، ينبغي أن تعالج إعادة تعيين كيفية عمل الاقتصاد العالمي السلوكيات السلبية الممنهجة التي تحفز مسألة التربح من المديونيات، إنتاج وحركة التدفقات المالية الغير مشروعة، ومساءلة وكلاء القطاع الخاص لسلوكهم المضلل الذي يقوض توليد الإيرادات الضريبية، مما يخلق بيئة خصبة للديون.

5. <u>الركائز التي يقوم عليها المؤتمر</u>

سينعقد المؤتمر الأفريقي المعني بالديون والتنمية تأسيساً على ثلاث ركائز:

- **الركيزة السياسية –** ستتمحور هذه الركيزة على مشاركة ودور القارة الأفريقية في هيكل الديون والهيكل المالي الحالي باعتبارها خاضعة للقواعد ومتلقية للديون، وعلى بحث بناء وفاق سياسي جديد حول هيكل جديد للديون، بحيث تكون فيه القارة الأفريقية صانعة للقواعد ومفاوضة لتسوية الديون. لقد ظلت تجربة القارة الأفريقية، تاريخياً، في قضية تسوية الديون مستمرة وغير منظمة. وعليها أيضاً أن تتصدى لقضية تقاطع السياسة الخارجية للقارة الأفريقية مع السياسة الأمنية، والتجارية، والاقتصادية، وكيفية التوجه نحو صياغة إطار هذه السياسة.
- **البحث وتكوين الأفكار –** تتعلق هذه الركيزة بالإسهام حول معارف البلدان الأفريقية ووجهات النظر الفكرية في الديون، وتمويل التنمية، والتحول البنيوي للقارة الأفريقية. سيتم إصدار نشرة من الأوراق المختارة للتقديم في المؤتمر الأفريقي المعني بالديون والتنمية.
- **التعبئة العامة #نحن_من_نحن –** تتمحور هذه الركيزة حول بناء الحركة المدنية الوطنية على نحو مستدام بعيداً عن أزمة الديون الحالية. هنالك ضرورة أن يغتنم مواطنو الدول النامية وحكوماتها الفرصة التي أتاحها وباء فيروس الكورونا للتقدم بطلب آلية جديدة لتسوية الديون، بحيث تعالج قانونية، ومشروعية، والقدرة على تحمل عبء الديون.

6. <u>أهداف المؤتمر:</u> ***الانخراط في سياسة الحوار وتبادل المعلومات والمعرفة في كيفية التعامل إزاء تحديات تمويل التنمية في أفريقيا؛ في خضم الأزمات المتعددة التي تواجهها القارة.***

أ. **الدعوة إلى القيام بإصلاحات في الهيكل المالي العالمي الذي يحكم الديون العامة:** لابد من إعادة النظر في المبادئ والآليات التي تحمي البلدان المدينة من الاستغلال الذي يفرضه الدائنون، بناءًا على تجميد القروض، أو إعادة التفاوض بشأنها، أو إعادة جدولتها، أو إلغائها. على أن تتضمن إعادة النظر هذه الوضع في الاعتبار طبيعة الدائن،

[18] ميا موتلي، رئيسة وزراء دولة باربادوس والرئيس الزامبي هاكيندي هيشيليما، 2022

وتزايد سندات الديون في متناول الحكومات الأفريقية. وآلية جديدة لإعادة جدولة الديون السيادية على أن تكون ملزمة لكافة الدائنين، بما في ذلك الدائنين التجاريين، وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على الدائنين الرافضين أن يحولوا دون تسوية الديون السيادية.

ب. **السعي لإيجاد حلول فعالة للديون:** لقد أدركت الحكومات الأفريقية، في ظل الضغوط المالية التي تواجهها، أنها أصبحت أكثر سوءًا مع التأثير طويل المدى الناجم عن الوباء العالمي لفيروس الكورونا. تجبر الضغوط الناجمة عن سداد الديون الحكومات الأفريقية، في خضم تراجع الإيرادات، على المقايضة من أجل حماية مواطنيها من تقلبات الوباء لصالح دفع مستحقات الدائنين. دعم مقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بإصلاح هيكل الديون العالمية للبلدان النامية؛ والذي سيشرف على عمليات التجميد المؤقت الشامل للديون.

ج. **الدعوة لسد التسري المالي:** إن الإتحاد الأفريقي في حاجة لسد التسرب المالي بما في ذلك معالجة قضية التدفقات المالية غير المشروعة، ودعم المبادرات التي تشجع تعبئة الموارد المحلية من أجل مكافحة الوباء. فقد أصبحت قضية التدفقات المالية غير المشروعة، وقضية الديون، والملاذات الضريبية، وثقافة المؤسسات العنيفة، وسياسة خصخصة التنمية تشكل قلقاً متنامياً. تشير التقديرات إلى أن القارة الأفريقية يمكن أن تكسب 89 مليار دولار سنوياً، وذلك عبر الحد من التدفقات المالية غير المشروعة. يشهد الوضع الراهن الذي يحكم التمويل العالمي تشوها جراء التدفقات المالية غير المشروعة، التي تمثل سلباً مزدوجاً: نزع ملكية الأموال والتي بدورها تحرم الملايين من الناس من عيش مستقبل أفضل.

7. تهيئة المؤتمر

سيتم عقد المؤتمر الأفريقي المعني بالديون والتنمية بالحضور الشخصي وسيتم بثه مباشرةً على جميع منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا.

8. الإطار الزمني للمؤتمر

سيتم عقد المؤتمر الأفريقي على مدار ثلاثة أيام، من 30 أغسطس وحتى 1 سبتمبر 2023 بالعاصمة السنغالية داكار. ومن المقرر عقده افتراضياً وبالحضور الشخصي. للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع جون أودوك على البريد الالكتروني john@afrodad.org و أوروري سوكبوه على البريد الالكتروني eventscoordinator@afrodad.org

– نهاية المذكرة –

1 نوه المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية في العام 2021 إلى أن جولة أكثر عمقاً من برامج ضبط الأوضاع المالية العامة وسياسة التقشف الموضوعان من قبل صندوق النقد الدولي سيكونا في صميم برامجهم لتخفيف عبء الديون في محاولة لحماية مصالح الدائنين والسداد للمساهمين في الديون الأفريقية.

1 تقترض دول أفريقيا جنوب الصحراء الأموال لاحتياز الأزمة التي خلفتها الجائحة. إلا خدمات تلك الديون تعني الخضوع لسياسة التقشف لاحقاً – والتخفيضات التي لحقت بالقطاع الصحي ستؤثر على النساء بشكل أكبر.

1 مثلت جائحة الكورونا صدمة غير مسبوقة للعالم. أزمة صحية نتج عنها توقف كلي للنظام الإيكولوجي التجاري والاقتصادي لما يربو على العام، وتتواصل الأزمة الصحية لتعيد تشكيل الظروف الاجتماعية الطبيعية للإنسان. الأزمة الصحية التي برهنت أن الخطاب السياسي يفعل تماماً ما يعنيه اسمه "استمع لقولي وغض الطرف عن أفعالي"؛ الأزمة الصحية التي فضحت بوقاحة الشهية النهمة للربح، وعدم المساواة، وفرض القوة.

1 يوضح هذا المقال مدى انحراف الهيكل المالي الدولي لصالح الشركات متعددة الجنسيات، ومدى هيمنة تحقيق المكاسب على حساب الناس على الساحة السياسية الدولية.
https://www.theguardian.com/technology/2021/may/04/amazon-sales-income-europe-corporation-tax-luxembourg .